

سيادة الدولة في عصر الذكاء الاصطناعي

The State Sovereignty in Artificial Intelligence Era

لعريض حسين¹¹ جامعة صالح بونيندر قسنطينة 3، hocine.laarid@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2026/10/15

تاريخ القبول: 2026/10/09

تاريخ الاستلام: 2026/04/05

ملخص:

يطرح ظهور الذكاء الاصطناعي العديد من الأسئلة الفلسفية حول دور الدولة في تنظيم المجتمع وإدارته. تبحث هذه الورقة البحثية في تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة، وتدرس الطريقة التي تغير بها التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي تتحدى المفاهيم التقليدية للسيادة. كما تستعرض المفهوم التاريخي لسيادة الدولة والتحديات الجديدة التي تفرضها التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تأثيرها على الأمن القومي والديمقراطية والجغرافيا السياسية. كما تحلل التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي ودور المنظمات الدولية في تنظيمه والحفاظ على سيادة الدولة. وتختتم الدراسة بتأملات فلسفية حول مستقبل سيادة الدولة في عصر الذكاء الاصطناعي، وتقترح توصيات للحفاظ على سيادة الدولة في مواجهة التغير التكنولوجي السريع.

كلمات مفتاحية: سيادة الدولة، الذكاء الاصطناعي، الديمقراطية، الأمن القومي، الجيوبوليتيك.

Abstract:

The advent of artificial intelligence prompts several philosophical enquiries on the state's function in structuring and regulating society. This study analyses the influence of AI on state sovereignty, investigating how AI-enabled technologies are transforming social, cultural, economic, and political norms, thereby challenging conventional concepts of sovereignty. It examines the historical notion of state sovereignty and the emerging difficulties presented by AI-enabled technologies, including its effects on national security, democracy,

and geopolitics. It discusses the legal difficulties posed by AI and the function of international organisations in its regulation and the preservation of state sovereignty. The paper finishes with philosophical musings on the future of state sovereignty in the age of artificial intelligence, as well as proposals for maintaining state sovereignty in the face of rapid technological development.

Keywords: State sovereignty; Artificial Intelligence; Democracy; National Security; Geopolitics.

المؤلف المرسل: لعريض حسين ، hocine.laaid@univ-constantine3.dz

مقدمة:

في القرن الحادي والعشرين، أدى ظهور التقنيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي (AI)، إلى زيادة الاهتمام بدور سيادة الدولة في العلاقات الدولية. سيادة الدولة هي أساس النظام الدولي الحديث، ولا يمكن المبالغة في أهميتها. تشير السيادة إلى فكرة أن الدول كيانات مستقلة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات دون تدخل من الدول الأخرى. ومع ذلك، فقد شكل توسع الذكاء الاصطناعي تحديات لسيادة الدولة، حيث يجادل البعض بأن الذكاء الاصطناعي يقلل من قوة الدولة. في هذه الورقة، نستكشف تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة ونناقش آثاره على مستقبل العلاقات الدولية. يمكن إرجاع المفهوم الدائم لسيادة الدولة إلى سلام وستفاليا في عام 1648، حيث تم ترسيخ مبدأ السلامة الإقليمية وحق الدول في تقرير المصير كمبادئ أساسية للعلاقات الدولية. لطالما اعتُبرت السيادة حجر الأساس للنظام الدولي المعاصر ومبدأً محوريًا في الفقه الدولي لسنوات لا تُحصى. ومع ذلك، تعرّض مفهوم السيادة لضغوط كبيرة في العصر الحديث، بفضل انتشار العولمة وظهور التقنيات المتطورة، كالذكاء الاصطناعي.

وقد أدى تطور الذكاء الاصطناعي إلى تغييرات كبيرة في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، غيّر الذكاء الاصطناعي طريقة تفاعل الناس مع بعضهم البعض، وطريقة عمل الشركات، وطريقة اتخاذ الحكومات للقرارات. يُعد تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة مجالًا بحثيًا حديثًا نسبيًا، وقد أظهرت الدراسات الحالية نتائج متباينة. يجادل بعض الباحثين بأن الذكاء الاصطناعي يتحدى سيادة الدولة، إذ يمكن للتقنيات المدعومة به، مثل الأسلحة ذاتية التشغيل والهجمات الإلكترونية، تجاوز حدود الدولة وتقويض المفاهيم التقليدية لسلطة الدولة. ويرى

آخرون أن الذكاء الاصطناعي يعزز سيادة الدولة، إذ تستخدمه الحكومات لتعزيز قدراتها على المراقبة وتقوية سيطرتها على سكانها وإقليمها. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول، وتقديم رؤية حول مستقبل العلاقات الدولية في عصر التغير التكنولوجي المتسارع. ستناول العناصر التالية الفهم التاريخي والمعاصر لسيادة الدول باستخدام المنهج التاريخي، إضافة إلى المنهج الوصفي، معرجين على الآثار الاقتصادية والقانونية للذكاء الاصطناعي على سيادة الدول، ودور المنظمات الدولية في تنظيم الذكاء الاصطناعي والحفاظ على سيادة الدول، والآثار الاجتماعية والثقافية للذكاء الاصطناعي على سيادة الدول.

أولاً: مفهوم السيادة

¹ خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، اكتسب مفهوم السيادة أهمية بالغة في المجالين القانوني والسياسي للعلاقات الدولية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ترسخت سيادة الدول في ميثاق عصبة الأمم، ثم في ميثاق الأمم المتحدة. وتطورت السيادة لتصبح مبدأً أساسياً وشاملاً في القانون الدولي، و أساساً للنظام العالمي المعاصر.²

واجهت سيادة الدولة تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، فقد أدى صعود العولمة إلى تآكل المفاهيم التقليدية للسيادة، حيث أصبح العالم أكثر ترابطاً. كما حد انتشار المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية، من سلطة الدولة في اتخاذ القرارات دون تدخل خارجي.³ وقد شكل ظهور التقنيات الجديدة، وخاصة الذكاء الاصطناعي، تحديات جديدة لسيادة الدولة. فالتقنيات التي يدعمها الذكاء الاصطناعي، مثل الأسلحة ذاتية التشغيل والهجمات الإلكترونية، لديها القدرة على تجاوز حدود الدولة وتقويض المفاهيم التقليدية لسلطة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، أثار استخدام الذكاء الاصطناعي في تدابير المراقبة والتحكم تساؤلات حول دور الدولة في تنظيم استخدام هذه التكنولوجيا وحماية الحقوق الفردية. وقد أدى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تقييم مفهوم السيادة.

يجادل بعض الباحثين بأن الذكاء الاصطناعي يُشكل تحدياً لسيادة الدولة، إذ يُمكن الجهات الفاعلة غير الحكومية من ممارسة السلطة والنفوذ بطرق لم تكن ممكنة سابقاً. على سبيل المثال، يُمكن

استخدام الذكاء الاصطناعي لشن هجمات إلكترونية يُمكن أن يكون لها تأثير كبير على أمن الدولة واستقرارها. وبالمثل، يُثير استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل تساؤلات حول قدرة الدولة على التحكم في استخدام القوة وحماية مواطنيها.⁴ في المقابل، يُجادل بعض الباحثين بأن الذكاء الاصطناعي يُعزز سيادة الدولة، إذ تستخدمه الحكومات لتعزيز قدراتها على المراقبة وتعزيز سيطرتها على سكانها. على سبيل المثال، مكن استخدام الذكاء الاصطناعي الدول من مراقبة الحدود وسياسات الهجرة، ومن تنظيم حدودها بشكل أكثر فعالية والتحكم في حركة الأشخاص والبضائع.⁵

تُعدّ سيادة الدولة مبدأً أساسياً في النظام الدولي الحديث. ومع ذلك، فقد واجهت هذه السيادة تحديات في السنوات الأخيرة، لا سيما مع صعود العولمة وظهور تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي. تتمتع التقنيات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تحدي وتعزيز سيادة الدولة، ولا يزال تأثير الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة مجالاً بحثياً مبتكراً إلى حد ما.

ثانياً: دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل سيادة الدولة

يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولات هائلة في العالم. إذ يلمس تأثيره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويُغير طريقة تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض. ومع ازدياد انتشاره، يُحدث تأثيراً كبيراً على سيادة الدول. في هذا الفصل، نستكشف دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل سيادة الدول، وكيف يُشكل تحدياً للمفاهيم التقليدية لسلطة الدولة. يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على تحدي سيادة الدول وتعزيزها في آنٍ واحد. يُمكن لاستخدام التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل الأسلحة ذاتية التشغيل والهجمات الإلكترونية، تجاوز حدود الدولة وتقويض المفاهيم التقليدية لسلطة الدولة.⁶ وبهذا المعنى، يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُضعف سيادة الدولة، إذ يُمكن الجهات الفاعلة غير الحكومية من ممارسة السلطة والنفوذ بطرق لم تكن ممكنة في السابق. في الوقت نفسه، تُستخدم الذكاء الاصطناعي أيضاً من قبل الدول لتعزيز قدراتها على المراقبة وتعزيز سيطرتها على سكانها.⁷ على سبيل المثال، مكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة الحدود وسياسات الهجرة الدول من تنظيم حدودها بشكل أكثر فعالية والتحكم في حركة الأشخاص والبضائع. وبهذا المعنى، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي على أنه يعزز سيادة الدولة، إذ يُمكنها من ممارسة سيطرة أكبر على أراضيها وسكانها. كما يُشكل صعود الذكاء الاصطناعي

تحدّيًا للمفاهيم التقليدية لسلطة الدولة. ففي الماضي، مارست الدول سلطتها على أراضيها وسكانها من خلال مجموعة من الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة، وإنفاذ القانون، وتوفير الخدمات العامة. ومع ذلك، فإن ظهور الذكاء الاصطناعي يُغيّر طبيعة سلطة الدولة، حيث أصبحت الجهات الفاعلة غير الحكومية الآن قادرة على ممارسة السلطة والنفوذ بطرق لم تكن ممكنة في السابق.⁸

أدت التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية، إلى ظهور أشكال جديدة من السلطة والنفوذ، والتي يمكن أن تمارسها الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشركات والأفراد وحتى الآلات. وتتحدى هذه الأشكال الجديدة من القوة المفاهيم التقليدية لسلطة الدولة، لأن الدول لم تعد المصدر الوحيد للقوة والنفوذ في النظام الدولي.

يُعدّ صعود الأسلحة ذاتية التشغيل أحد أهم التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول. والأسلحة ذاتية التشغيل هي أنظمة مُمكنة بالذكاء الاصطناعي، قادرة على تحديد الأهداف والاشتباك معها دون تدخل بشري. ويثير تطوير هذه الأسلحة ونشرها تساؤلات حول قدرة الدول على التحكم في استخدام القوة وحماية مواطنيها. وينطوي نشر هذه الأسلحة على إمكانية تحدي المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة، إذ يمكنها تجاوز حدودها وتقويض سلطتها. كما يثير تطوير هذه الأسلحة ونشرها تساؤلات حول قدرة الدول على تنظيم استخدام القوة ومنع النزاعات. وللذكاء الاصطناعي تأثير كبير على سيادة الدولة، إذ يتحدى المفاهيم التقليدية لسلطتها، ويؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من القوة والنفوذ. ويؤدي استخدام التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل الأسلحة ذاتية التشغيل والهجمات الإلكترونية، إلى تآكل سيادة الدولة، حيث أصبحت الجهات الفاعلة غير الحكومية قادرة الآن على ممارسة القوة والنفوذ بطرق لم تكن ممكنة في السابق.⁹ في الوقت نفسه، يُعزز استخدام الذكاء الاصطناعي في سياسات مراقبة الحدود والهجرة سيادة الدول، إذ يُمكنها من ممارسة سيطرة أكبر على أراضيها وسكانها.¹⁰ ومع استمرار تطوير الذكاء الاصطناعي، لا بد من دراسة التحديات والفرص التي يُمثلها لسيادة الدول بعناية.

ثالثاً: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة

1- الانعكاسات الاقتصادية:

الآثار الاقتصادية للذكاء الاصطناعي على سيادة الدول. يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً في الاقتصاد العالمي، مع آثار كبيرة على سيادة الدول. ومع تزايد شيوع التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، فإنها تُغيّر طريقة عمل الشركات وتفاعلها مع بعضها البعض. يستكشف هذا العنصر الآثار الاقتصادية للذكاء الاصطناعي على سيادة الدول، بما في ذلك تأثيره على النظام الاقتصادي العالمي وقدرة الدول على التحكم في اقتصاداتها. للذكاء الاصطناعي تأثير كبير على النظام الاقتصادي العالمي. يُغيّر استخدام التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل الأتمتة والتعلم الآلي، طريقة عمل الشركات والمهارات المطلوبة من العمال. وهذا يؤدي إلى نزوح بعض العمال وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد الرقمي.¹¹

كما يؤثر صعود الذكاء الاصطناعي على القدرة التنافسية للدول. من المرجح أن تتمتع الدول التي تبنت التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي مبكراً بميزة تنافسية في السوق العالمية. وذلك لأن الذكاء الاصطناعي يُمكن الشركات من زيادة كفاءتها، وخفض التكاليف، وتطوير منتجات وخدمات جديدة. يُعد تطوير الذكاء الاصطناعي عملية معقدة ومكلفة تتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير. وتُعد مشاركة الدولة في تطوير الذكاء الاصطناعي أمراً بالغ الأهمية في الخطاب الحالي.

تُعد المشاركة الفعالة للحكومات من حيث الدعم المالي وتعزيز جهود البحث والتطوير المتعلقة بالابتكارات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي شرطاً أساسياً لتحقيق الإمكانيات الكاملة لهذه التكنولوجيا الناشئة. وفي الوقت نفسه، يُنشئ تطوير الذكاء الاصطناعي أيضاً تحديات جديدة للدول. فالوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي تعني أن الحكومات يجب أن تكون قادرة على التكيف بسرعة مع التطورات الجديدة في مجال الذكاء الاصطناعي، وإلا فإنها ستُخاطر بالتخلف عن الركب. بالإضافة إلى ذلك، يشير تطوير التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل الأسلحة ذاتية التشغيل، تساؤلات حول قدرة الدول على تنظيم استخدام القوة وحماية مواطنيها.¹²

يُغيّر صعود الذكاء الاصطناعي طريقة ممارسة الدول لسيادتها على اقتصاداتها. تقليدياً، استخدمت الدول مجموعة من الأدوات، مثل السياسات التجارية والتعريفات الجمركية واللوائح، للتحكم في اقتصاداتها. إلا أن تطوير التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي يُشكّل تحدياً لقدرة الدول على تنظيم النشاط

الاقتصادي. ومن أهم التحديات التي يُشكّلها الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول تأثير سلاسل التوريد العالمية. ويؤدي صعود التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل الأتمتة والتعلم الآلي، إلى تطوير سلاسل توريد عالمية أكثر تعقيداً وتكاملاً. ويُفاقم استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج سلع ووسائل راحة جديدة من صعوبة سيطرة الجهات الحاكمة على عبور هذه الكيانات عبر حدودها الجغرافية. ويثير مفهوم الابتكارات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل السيارات ذاتية القيادة، تساؤلات حول قدرة الدول على الإشراف على سلامة المرور وضمان حماية سكانها.¹³ ويُحدث الذكاء الاصطناعي تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، مع تداعيات على سيادة الدول.

يُغيّر صعود التقنيات المدعّمة بالذكاء الاصطناعي طريقة عمل الشركات والمهارات المطلوبة من العاملين. وهذا يؤدي إلى نزوح بعض العمال وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد الرقمي. إضافةً إلى ذلك، يُشكّل تطوير الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة للدول، إذ يجب عليها التكيف بسرعة مع التطورات الجديدة في هذا المجال وإلاّ ستواجه خطر التخلف عن الركب.¹⁴ ومع استمرار تطوير الذكاء الاصطناعي، لا بدّ من دراسة التحديات والفرص التي يُشكّلها لسيادة الدول في المجال الاقتصادي بعناية.

2- الانعكاسات القانونية

يُثير الذكاء الاصطناعي (AI) مجموعة من التحديات القانونية للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ومع تزايد انتشار التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، فإنّها تُغيّر طريقة عيش الناس وعملهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض. يستكشف هذا الفصل التحديات القانونية التي يُشكّلها الذكاء الاصطناعي على سيادة الدول، بما في ذلك قضايا الاختصاص القضائي والخصوصية. يُنشئ تطوير الذكاء الاصطناعي تحديات قضائية جديدة للدول.¹⁵ وقد أدت التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية إلى ظهور أشكال جديدة من القوة والنفوذ، والتي يمكن أن تمارسها جهات فاعلة من غير الدول مثل الشركات والأفراد والآلات.¹⁶

تعني الطبيعة العالمية لتطوير الذكاء الاصطناعي ونشره أنه من الصعب على الدول التحكم في استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد. وذلك لأن التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي ليست مقيدة بحدود وطنية ويمكن نشرها من أي مكان في العالم. مع الانتشار العالمي لتطوير الذكاء الاصطناعي ونشره، يتزايد الاعتراف بضرورة حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي لضمان توافق تطويره واستخدامه مع المعايير الأخلاقية والقانونية، وعدم انتهاكه لحقوق الإنسان للأفراد.

يُعدّ إنشاء حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي مهمةً متعددة الجوانب تتطلب مشاركة العديد من الجهات المعنية، مثل الحكومات والباحثين ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، تُعدّ هذه الحوكمة ضرورية لضمان التزام تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه بالمعايير الأخلاقية والقانونية. يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في صنع القرار مخاوف بشأن حماية الخصوصية الفردية. فقد تكون الخوارزميات المدعومة بالذكاء الاصطناعي متحيزة تجاه فئات معينة، مما يؤدي إلى نتائج تمييزية.¹⁷ بالإضافة إلى ذلك، يثير تطبيق التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل التعرف على الوجه والشرطة التنبؤية، تساؤلات حول قدرة الدول على حماية خصوصية مواطنيها وحرياتهم المدنية.¹⁸ كما يُنشئ تطوير الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة للدول في تنظيم جمع البيانات الشخصية وتخزينها واستخدامها. ويرجع ذلك إلى أن التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة بشكل متزايد على جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات الشخصية، مما يثير مخاوف بشأن احتمال إساءة استخدام هذه البيانات.

3- تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي:

يؤثر تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على الأمن القومي، ويشكل هذا التأثير تحديات جديدة لسيادة الدولة. ومع تزايد انتشار التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، فإنها تغير الطريقة التي تدافع بها الدول عن نفسها وتتفاعل مع بعضها البعض. يتناول هذا الجزء تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي وكيف تتأثر سيادة الدولة بالتهديدات الجديدة التي يشكلها الذكاء الاصطناعي. يغير تطوير الذكاء الاصطناعي طبيعة الأمن القومي، وهذا يخلق تحديات جديدة للدول. تؤدي التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي مثل الأسلحة ذاتية التشغيل والأسلحة السيبرانية إلى ظهور أشكال جديدة من القوة والنفوذ، والتي يمكن أن تستخدمها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. كما تعمل التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي على تغيير الطريقة التي تدافع بها الدول عن نفسها ضد أشكال الهجوم التقليدية. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في أمن الحدود الدول من اكتشاف ومنع حركة الأسلحة والمخدرات والأشخاص عبر حدودها. يشكل تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي تحديات جديدة لسيادة الدولة. يُغيّر تطوير التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل الأسلحة السيبرانية والأسلحة ذاتية التشغيل، طريقة دفاع الدول عن نفسها ضد أشكال الهجوم التقليدية، ويثير تساؤلات حول قدرة الدول على تنظيم استخدام القوة وحماية مواطنيها.¹⁹

يُشكّل تطوير التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي تحديًا للمفاهيم التقليدية للسيادة الإقليمية، وذلك لأنه يُمكن نشر هذه التقنيات من أي مكان في العالم، ولا تخضع لحدود وطنية. ومع انتشار تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره على نطاق عالمي، يتّضح بشكل متزايد أن التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن القومي أمرٌ ضروري. يُعدّ العمل معًا بشأن الآثار الأخلاقية والقانونية أمرًا أساسيًا لتعزيز الاستخدام المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي. علاوةً على ذلك، يُعدّ التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية لحماية سيادة الدول ومنع تحوّل تطوير الذكاء الاصطناعي إلى تهديد.²⁰ ولمنع فقدان السيطرة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الأعضاء نتيجةً لتطوير الذكاء الاصطناعي، يُعدّ التعاون الدولي ضروريًا. وتُشكّل الطبيعة المتغيرة للأمن القومي الناتجة عن تطوير الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة لسيادة الدول. لمعالجة هذا الأمر، يتطلب الأمر تعاونًا دوليًا لتطوير فهم متبادل للآثار الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي، وتعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ومع تقدم تطوير الذكاء الاصطناعي، من الضروري إجراء تقييم دقيق للتحديات التي يطرحها على الأمن القومي وسيادة الدول.²¹

رابعاً: جيوبوليتيكا الذكاء الاصطناعي:

يُشكّل تقدم الذكاء الاصطناعي السياسة العالمية، مما يُشكّل تحديات جديدة لسيادة الدول. ومع ازدياد شيوع التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، فإنها تُغيّر طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض وديناميكيات القوة التي يقوم عليها النظام الدولي. يتناول هذا الفصل الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي وكيف تتأثر سيادة الدول بصعوده. يُغيّر تطور الذكاء الاصطناعي ديناميكيات السياسة العالمية بطرق عديدة. أولاً، تُؤدّي التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي إلى ظهور أشكال جديدة من القوة والنفوذ، والتي يُمكن للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية استخدامها على حد سواء. وهذا يُغيّر طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض وديناميكيات القوة التي يقوم عليها النظام الدولي.²² ثانيًا، يُتيح تطور الذكاء الاصطناعي فرصًا وتحديات اقتصادية جديدة، والتي تُؤثّر على الاقتصاد العالمي.

تُغيّر التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي طبيعة العمل والمهارات المطلوبة من العمال، وتؤدي إلى تطوير صناعات ونماذج أعمال جديدة. ثالثًا، يُثير تطوير الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة تتعلق بسلامة الحقوق الفردية وسيادة القانون. تُثير التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي، مثل التعرف على

الوجه والشرطة التنبؤية، تساؤلات حول قدرة الدول على حماية خصوصية مواطنيها وحرياتهم المدنية.²³ تُشكّل الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي تحديات جديدة لسيادة الدول.

يُشكّل تطوير التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي تحديًا للمفاهيم التقليدية للسيادة الإقليمية، إذ يمكن نشر هذه التقنيات من أي مكان في العالم ولا تُقيدها حدود وطنية. إضافةً إلى ذلك، يُغيّر صعود الذكاء الاصطناعي موازين القوى بين الدول، وهذا يُؤثّر على قدرة الدول على تحقيق مصالحها في النظام الدولي. من المرجح أن تتمتع الدول التي تُعدّ في طليعة تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بميزة كبيرة على الدول التي لا تُعدّ كذلك، وهذا قد يُؤدّي إلى تحوّل في ديناميكيات القوة في النظام الدولي.²⁴ نظرًا للطبيعة العالمية لتطوير الذكاء الاصطناعي ونشره، هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى التعاون الدولي بشأن الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي.

إن التعاون الدولي ضروري لتطوير فهم مشترك للآثار الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي، ولتعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للتقنيات التي تدعمها. كما أن التعاون الدولي ضروري لضمان ألا يؤدي تطوير الذكاء الاصطناعي إلى تقويض سيادة الدولة. ومن خلال تعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للتقنيات التي تدعمها الذكاء الاصطناعي، يمكن للتعاون الدولي أن يساعد في ضمان ألا يؤدي تطوير الذكاء الاصطناعي إلى فقدان السيطرة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الأعضاء.²⁵

إن تطوير الذكاء الاصطناعي يغيّر ديناميكيات السياسة العالمية، وهذا يفرض تحديات جديدة على سيادة الدولة. تتطلب الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي تعاونًا دوليًا لتطوير فهم مشترك للآثار الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي ولتعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للتقنيات التي تدعمها الذكاء الاصطناعي ومع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي، لا بد من دراسة التحديات التي يفرضها على سيادة الدول والسياسة العالمية بعناية.

خامسا: مستقبل الديمقراطية في ظل الذكاء الاصطناعي:

يؤثر تطور الذكاء الاصطناعي تأثيرًا عميقًا على أنظمة الحكم الديمقراطية، ويطرح هذا التأثير تحديات جديدة لسيادة الدول. ومع تزايد شيوع التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، فإنها تُغيّر طريقة عمل الحكومات وتفاعلها مع مواطنيها واتخاذها للقرارات. يتناول هذا الفصل تأثير الذكاء الاصطناعي

على أنظمة الحكم الديمقراطية وكيف يؤثر ذلك على سيادة الدول. يُغير تطور الذكاء الاصطناعي طريقة عمل أنظمة الحكم الديمقراطية بعدة طرق.

أولاً، تُغير التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي طريقة تفاعل الحكومات مع مواطنيها. تستخدم الحكومات تقنيات مثل روبوتات الدردشة والمساعدات الافتراضيين لتزويد المواطنين بالمعلومات والخدمات، ولتمكينهم من التفاعل مع حكوماتهم بسهولة أكبر.²⁶

ثانياً، يُغير تطور الذكاء الاصطناعي طريقة اتخاذ الحكومات للقرارات. تستخدم الحكومات تقنيات مثل التحليلات التنبؤية وخوارزميات التعلم الآلي لتحليل البيانات واتخاذ القرارات في كل شيء، من الرعاية الصحية إلى السلامة العامة.²⁷

ثالثاً، يثير تطور الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم. تُنشئ التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي أشكالاً جديدة من السلطة والنفوذ، يُمكن للحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية استخدامها على حدٍ سواء، وتُغيّر ديناميكيات الخطاب العام. يُشكّل تأثير الذكاء الاصطناعي على أنظمة الحكم الديمقراطية تحديات جديدة لسيادة الدول. يُشكّل تطوير التقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي تحدياً للمفاهيم التقليدية للسيادة الإقليمية، إذ يُمكن نشر هذه التقنيات من أي مكان في العالم، ولا تخضع لحدود وطنية.²⁸ إضافةً إلى ذلك، يُغيّر تأثير الذكاء الاصطناعي على أنظمة الحكم الديمقراطية طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض في النظام الدولي.

من المرجح أن تتمتع الدول الرائدة في تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بميزة كبيرة على الدول الأخرى، مما قد يؤدي إلى تحوّل في ديناميكيات القوة في النظام الدولي. يزداد التعاون العالمي ضرورةً مع تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره في جميع أنحاء العالم. يُعدّ هذا التعاون حيويًا لبناء فهم مشترك للآثار القانونية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي، وتعزيز التطوير والاستخدام المسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.²⁹ علاوةً على ذلك، يُعدّ التعاون الدولي بالغ الأهمية لمنع الذكاء الاصطناعي من تقويض الأنظمة الديمقراطية.

إن دعم تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه بشكل مسؤول من خلال هذا التعاون يُمكن أن يضمن سيطرة الدول الأعضاء على مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.³⁰

يُغيّر تطوير الذكاء الاصطناعي الحوكمة الديمقراطية، مُشكّلاً تحديات جديدة لسيادة الدول، ما يستلزم تعاوناً دولياً. ويتطلب الأمر فهماً مشتركاً للآثار الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي، إلى

جانب تعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للتقنيات الممكنة بالذكاء الاصطناعي. ويتطلب التطوير المستمر للذكاء الاصطناعي دراسةً دقيقةً لتأثيره على الأنظمة الديمقراطية للحكومة وسيادة الدول.

خاتمة:

كما سبق ومن خلال التساؤل الرئيسي، نرى أن الذكاء الاصطناعي يُغيّر تطوير طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض ومع مواطنيها، وي طرح هذا التأثير تحديات جديدة لسيادة الدول. ولضمان عدم تقويض تطوير الذكاء الاصطناعي لسيادة الدولة، من الضروري أن تعمل الدول معًا لتعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك وضع اللوائح والمعايير، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والاستثمار في البحث والتطوير. ومع استمرار تطوير الذكاء الاصطناعي، من الضروري أن نعمل معًا لضمان تقاسم فوائده بالتساوي، وألا يؤدي تطويره إلى فقدان السيطرة على مجالات الدول.

من الواضح الآن أن الذكاء الاصطناعي وسيادة الدولة مفهومان واسعان للغاية، في مرحلتهما الأولى من التطور، وفي حالة من التقلب المستمر، مما يجعل من الصعب استخلاص أي استنتاجات قاطعة حول تأثير كل منهما على الآخر. ومن الواضح أيضًا وجود اختلافات كبيرة بين كيفية فرض مختلف الدول سلطتها على العالم الرقمي، وطموحاتها ومخاوفها بشأن الذكاء الاصطناعي. وستتبع إجراء بحوث مهمة لتتبع ما إذا كانت استراتيجيات هذه الدول ستتقارب أو تتباعد أكثر في السنوات القادمة، وما إذا كان الذكاء الاصطناعي يُحدث تغييرًا كبيرًا في سيادة الدولة في المجال الرقمي. تُمثل المتغيرات الأربعة المحددة هنا نقطة انطلاق مفيدة، لأنها قد تساعد في تفسير كيفية وسبب اتخاذ دولة معينة للخيارات السياسية التي تتخذها فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

في المستقبل، ينبغي لأحد فروع أبحاث العلاقات الدولية استكشاف الاستراتيجيات التعاونية والتنافسية الجديدة الناشئة بين حكام القطاعين العام والخاص في ألعاب السيادة مع اكتسابهم السلطة وسعيهم إلى ترسيخها أو الحفاظ عليها. يمكن أن يركز هذا البحث على ما إذا كان يتم استيعاب الجهات الفاعلة الخاصة، إن وجدت، في تنظيم الذكاء الاصطناعي، وكيف يتم ذلك. علاوة على ذلك، ستكون الدراسات التفصيلية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي الخاصة (مثل وضع المعايير) أو استراتيجيات شركات الذكاء الاصطناعي المقارنة، على سبيل المثال بين قطاعي التكنولوجيا الأمريكية والصينية، مفيدة أيضًا.

بشكل عام، نحتاج أيضًا إلى معرفة المزيد حول كيفية استجابة المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني، لتطورات الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص.

تتعلق مجموعة أخرى من الاستفسارات البحثية بالديناميكيات الجيوسياسية بين الدول، حيث تتضمن الأسئلة كيف يُفاهم الذكاء الاصطناعي أو يُخفف من حدة عدم المساواة بين الشمال والجنوب العالميين. يُعتبر الذكاء الاصطناعي أحيانًا تقنيةً ديمقراطية، حيث، على سبيل المثال، أصبح بإمكان عدد أكبر من الناس الوصول إلى تقنيات ChatGPT القوية وما شابهها أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، لا يزال تطوير الذكاء الاصطناعي الرائد مُركّزًا في عدد قليل من الدول والشركات. علاوة على ذلك، أبدت العديد من الدول اهتمامها بتطوير ذكاء اصطناعي آمن وموثوق، على سبيل المثال من خلال اعتماد إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

ولكن في أي ظروف تُنظّم الدول الذكاء الاصطناعي بما يحمي الحقوق؟ وفي هذا السياق، هل سيتجه تنظيم الدولة للذكاء الاصطناعي نحو التماسك أم نحو التجزئة؟

وأخيرًا، ينبغي على باحثي العلاقات الدولية أيضًا الانتباه إلى قدرات الذكاء الاصطناعي المتغيرة. لقد ناقشنا إمكانية ممارسة وكلاء الذكاء الاصطناعي نفوذًا كبيرًا على عملية صنع القرار في مجال الحوكمة. ينبغي على الباحثين استكشاف الآثار الأخلاقية والسياسية لفاعلية الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إمكانية أن يُغيّر الذكاء الاصطناعي المستقل ديناميكيات القوة بين الدول والشركات، بل وحتى معنى الحوكمة ككل.

الهوامش:

¹ - Claudio Lomnitz, “ **Sovereignty and Extortion: A New State Form in Mexico**”, Duke University Press, Durham and London, 2024, p32.

² - Ibid, p33.

³ - Brandon Christensen, “ **Liberty and Security in an Anarchical World Volume I Westphalian Sovereignty and the National State**”, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2024, p74.

⁴ - Goddy Uwa Osimen and others, “ **Artificial intelligence and arms control in modern warfare**”, Vol. 10, no. 1 Politics & international relations, Taylor and Francis, 2024, pp2-3.

⁵ - Ibid, p05.

- ⁶- H. Akin Unver, “ **Artificial intelligence (AI) and human rights: Using AI as a weapon of repression and its impact on human rights**”, European Parliament; European Union, Brussels, 2024, p28.
- ⁷-Ibid, p57.
- ⁸- Jan Lüder, “ **Non- State Actors at the United Nations; Contesting Sovereignty**”, Routledge, London and New York, 2023, p05.
- ⁹-Ibid.
- ¹⁰- Alberto Rinaldi and Sue Anne Teo, “ **The Use of Artificial Intelligence Technologies in Border and Migration Control and the Subtle Erosion of Human Rights**”, Cambridge University Press, UK, 2025, p62.
- ¹¹- Sunny Jiang and others, “ **Artificial Intelligence Impact on Labor Markets; Literature Review**”, International Economic Development Council, Washington, 2025, p03.
- ¹²- Joanna J. Bryson and Others, “ **Of, for, and by the people: the legal lacuna of synthetic persons**”, Artificial Intelligence and Law, University of Cambridge, Cambridge, UK, 2017, p276.
- ¹³-Ibid.
- ¹⁴-Ibid.
- ¹⁵- Rowena Rodrigues, “ **Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities**”, Journal of Responsible Technology, London, UK, 2020, p05.
- ¹⁶- Michael Horowitz, “ **Artificial Intelligence, International Competition, and the Balance of Power**”, Center for a New American Security, Washington, 2018, p39.
- ¹⁷-Ibid, p40.
- ¹⁸-Ibid.
- ¹⁹- Stephen Harwood, “ **A cybersystemic view of autonomous weapon systems (AWS)**”, Technological Forecasting and Social Change, Department of Space and Climate Physics, University College London, London, UK, 2024, pp05-06.
- ²⁰- Sayler, Kelley M, “ **Artificial Intelligence and National Security**”, Defense Technical Information Center, USA, November 2020, p10.
- ²¹-Ibid, p11.
- ²²- Bheki R. Mngomezulu, “ **Power Dynamics in International Relations (IR) Thinking and Practice**”, Vol. 6, No. 1, Journal of African Foreign Affairs, April 2019, p187.
- ²³- Sangeeta Mahapatra, “ **Digital Surveillance and the Threat to Civil Liberties in India**”, German Institute for Global and Area Studies (GIGA), Asia, Number 03, May 2021, pp07-08.

²⁴ - Horowitz,op cit.

²⁵ - Marie Francisco and Björn-Ola Linnér, “ **AI and the governance of sustainable development. An idea analysis of the European Union, the United Nations, and the World Economic Forum**”, Environmental Science & Policy, Volume 150, December, Sweden, 2023, p08.

²⁶ -Ibid.

²⁷ -Ibid.

²⁸ - Georgios I. Zekos, “ **Political, Economic and Legal Effects of Artificial Intelligence Governance, Digital Economy and Society**”, Springer Nature, 2022, p52.

²⁹ -Ibid.

³⁰ - cameron F. Kerry and Others, “ **Strengthening international cooperation on AI**”, Progress report, Brookings, October 2021, pp6-8.